الحكم الراشد ضمن توجهات المبادرة الجديدة لتنمية القارة الافريقية"النيباد"حالة:دولة الجزائر *Good governance within the direction of the New Initiative for the Development of the African Continent "NEPAD"*

د: أحمد نصير*
جامعة الوادي – الجزائر
Ahmednecir79@gmail.com

د:يونس زين
جامعة الوادي – الجزائر
zine.Younes@yahoo.fr

Received: 29/09/2018 Accepted: 18/10/2018 Published: 31/01/2019

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على آلية مراجعة النظراء في عام 2003 بعدما تم الانتهاء من وثائقها الأساسية بمشاركة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، وبعد أن أقرت القمة السادسة لرؤساء دول وحكومات النيباد بابوجا في مارس 2003 كل تلك الإجراءات جاءت بالتوازي مع منظومة إدارة الحكم ومحاربة الفساد وممارسة السلطة و المسؤولية ضمن الإطار المؤسساتي وكفاءة الإدارة.

وإن إقامة حكم راشد في الجزائر يتطلب مجموعة الإجراءات المتعلقة بتأسيس دولة الحق والقانون والاعتماد على المشاركة والشفافية والمساءلة على الأعمال، كما يستلزم ذلك مشاركة كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني في البيئة السياسية، بالإضافة الى اتباع مبادئ المبادرة الافريقية الجديدة .

الكلمات المفتاحية : الحكم الراشد، مبادرة النيباد ، الاقتصاد الجزائري .

تصنيف JEL: *G34,G30*

* المؤلف المرسل:**د.أحمد نصير** ، الإيميل : *Ahmednecir79@gmail.com*

***Abstract*:**

This study aims at highlighting the mechanism of peer review in 2003 after the completion of its basic documents with the participation of the United Nations Development Program (UNDP), the United Nations Economic Commission for Africa (ECA) and the 6th Summit of NEPAD Heads of State and Government in March 2003. With governance, combating corruption, exercising authority and responsibility within the institutional framework and efficient management.

The establishment of a good governance in Algeria requires a set of procedures for the establishment of a state of law and law and the reliance on participation, transparency and accountability for business, as well as the involvement of both the private sector and civil society in the political environment, as well as the principles of the new African initiative.

key words: High judgment, NEPAD Initiative,, Algerian economy

Jel Classification Codes: *G34,G30*

1. مقدمة:

إتخذ موضوع الحكم الراشد منذ ذلك الحين أهمية بالغة، حيث أصبح من أولويات صانعي القرار والمهتمين بهذا الشأن في كافة أنحاء العالم، وشكل شرط أساس ي ا لتهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر وترفع من مستوى معيشة الأفراد .وهكذا ارتبط مفهوم التنمية المستدامة بالحكم ال راشد حيث أصبح هذا الأخير هو الضامن

الأساسي لتحويل النمو إلى تنمية مستدامة تتوخى قدر من العدالة والمساءلة والشرعية والتمثيل وتستجيب لتطلعات المواطنين وتلبي حاجيات الطبقات الفقيرة.

تواجهت القارة الأفريقية من الاستقلال مشكلة أساسية وهي انعدام التنمية الاقتصادية، وكثرت المحاولات نحو التوصل إلي حلول جذرية لتلك المشكلة التي ترتب عليها مخاطر كثيرة كالفقر والتخلف والمرض انعدام الاستقرار السياسي الحروب الأهلية والصراعات الاثنية والانقسامات.

وجاءت مبادرة لشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد"، وتلك المبادرة التي برزت على الساحة الأفريقية في اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية "37" في زامبيا يوليو 2001، وفيه تم اعتماد الإستراتيجية المؤسسة للمبادرة .

إعتمدت آلية مراجعة النظراء في عام 2003 بعدما تم الانتهاء من وثائقها الأساسية بمشاركة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، وبعد أن أقرت القمة السادسة لرؤساء دول وحكومات النيباد بابوجا في مارس 2003

والجزائر بدأت بالمعاناة غداة الأزمة البترولية الدولية سنة 1982، التي انجر عنها مشاكل و إختلالات هيكلية تخبطت فيها هذه الدول جعلت المؤسسات المالية الدولية تتدخل لاقتراح سياسات وبرامج الإصلاح الهيكلي محاولة إيجاد حلول للتحدي الذي تمر به الدول المغاربية وهو كيفية الانتقال من نظام اقتصاد ريعي تسيطر عليه الدولة مركزيا إلى نموذج اقتصادي تنافسي مبني على اقتصاد السوق ويهدف بالأساس إلى إحداث فائض في الدخل وخلق فرص التشغيل، حيث امتدت فترة إصلاحات الجيل الأول إلى ما يقارب عشر سنوات بدءًا من الثمانينات.

إلا أن فشل برامج الجيل الأول ومحدودية نتائجه التي لم ترق إلى المستوى المنشود جعل هذه الدول تدخل في مرحلة جديدة من الإصلاحات تهدف إلى التغلب على نقائص الجيل السابق وتدعم المحاور الرئيسية التالية: الإصلاح المؤسسي، محاربة الفقر، مكافحة الفساد لترتبط هذه المحاور مع ما

أصطلح عليه **بالحكم الراشد** مع بداية التسعينات.. لتعتمد الجزائر هذه الإصلاحات وفق مقاربة الحكم الراشد بتعدد معاييره وأبعاده السياسية والاقتصادية والمؤسساتية.

ومماسبق يمكن طرح الإشكال التالي :

ممادى مساهمة آلية ومبادئ مراجعة النظراء الافريقية في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ؟.

ولقد قسمت هذه الدراسة إلى النقاط التالية :

2.: الحكم الراشد: مفاهيم أسباب أبعاد

إزداد الاهتمام بمفهوم الحكم الراشد مع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين ، على أثر طرح البنك الدولي لهذا المفهوم ، حيث أبدت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية ومنظمات المجتمع المدني إهتماما واسعا بهذا الطرح الجديد، الذي إرساء مبادئه شرطا من شروط إحداث التنمية المستدامة .

1.2.مفهوم الحكم الراشد :قدمت العديد من الاجتهادات فيما يتعلق بمصطلح الحكم الراشد و يرجع ذلك إلى اختلاف الميادين وتباين المنظمات الفكرية، وللحكم الراشد عدة تسميات منها: الحكم الصالح أو الجيد، الإدارة الرشيدة، الحاكمية، أسلوب الحكم، إدارة شؤون الدولة و المجتمع ...الخ، وتعنى كلمة الحاكمية أو الحكم في اللغة العربية أفضل الأشياء بأفضل العلوم أو معرفة الحق لذاته، ومعرفة الخير لأجل العمل به، مثلما تعني العلم و الثقة، حيث ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: « ولقد آتينا لقمان الحكمة ... » (سورة لقمان الآية:12)، كما تدل كلمة الحكم على العدل (بن عبد العزيز خيرة، 2017، صفحة 318).

عرفت الحكم الراشد على أنه "استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع مع العلاقة، يثير الموارد للازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية"، ويركز هذا التعريف على قدرة السلطة السياسية في توفير الإجراءات القانونية و البيئية اللازمة لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و كتعريف إجرائي يمكن القول: « الحكم الراشد هو ممارسة السلطة داخل الدولة لإدارة الموارد على جميع المستويات اقتصاديا، وسياسيا، واجتماعيا، ويشمل الدولة و المجتمع المدني و القطاع الخاص والتي تعنى بتطوير المجتمع و بتحقيق تنمية طويلة المدى وذلك في ظل مبادئ الشفافية، المساءلة وسيادة القانون».

وأما الاتجاهات النظرية المفسرة لمواقف الدول النامية نحو مساءلة الحكم الراشد فقد تمثلت باتجاهين رئيسيين (محمد محمد العلجوني، 2013، صفحة 5):

- **الاتجاه الأول:** وتعبر عنه المدرسة التبعية، والذي يطرح مفاهيم التبعية الاقتصادية المولدة للتبعية السياسية، والذي ينتهي بفكرة التبعية الفكرية التي تخدم المصالح الاقتصادية للرأسمالية العالمية من خلال تقديم خطاب إيديولوجي يتلاءم مع تلك المصالح.

- **الاتجاه الثاني:** وتعبر عنه نظرية التعلم و التي لا تستبعد إمكانية قدرة الدول النامية من إضفاء خصوصيتها على أية مفاهيم واردة إليها من الخارج في الفكر و الممارسة.

2.2.أسباب ظهور الحكم الراشد :يمكن إبراز أهم أسباب ظهور الحكم الراشد فيما يلي: (بن عيسى ليلى، 2013، الصفحات 201-202)

- **العمل على مكافحة الفساد المالي و الإداري**: حيث أصبحت هذه الظاهرة تتصدر المشاكل التي تعاني منها الدول النامية وحتى المتقدمة، جراء غياب المساءلة و الشفافية في تسيير أموال الدولة وشؤون المجتمع.

- **ضعف مستوى التنمية البشرية وزيادة معدلات الفقر و البطالة في الدول النامية**: التي يمثل ظهور مفهوم الحكم الراشد فيها أحد أهم الآليات التي تساعدها على مسايرة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي.

- **العولمة وما تبعها من تطورات في مختلف المجالات**: حيث اتسع مجال انتشار مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتزايد دور المنظمات غير الحكومية، وسرعة انتشار المعلومة على المستوى العالمي نتيجة للتطور التكنولوجي خاصة مع ظهور شبكة الانترنت، وهنا يساعد على تسهيل التواصل على المستوى العالمي.

-تراجع دور الدولة، وهو ما ساعد على انتشار الديمقراطية كإيديولوجية جديدة: حيث هناك من الباحثين من يعتبر أن الحكم الراشد هو وليد الديمقراطية، إذ يستوحي مكوناته مفهوم أنه يمثل في محوره نظام للتسيير الديمقراطي.

-عدم قدرة الدول النامية على التجاوب مع التطورات التكنولوجية على المستوى العالمي.

3. أبعاد الحكم الراشد: ومن أهم الأبعاد مايلي :

1.3. البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، و يكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة

و نزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، و هيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن.

2.3. البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها.و تعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية و الوظيف العمومي، و هو ما يقتض أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية و المالية، و يكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، و يكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة. (نسيمة مسالي، 2018، صفحة 2)

3.3.البعد الاقتصادي والاجتماعي: و الذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة و العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج و السلع و الخدمات على أفراد المجتمع، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة.

ولعل مكمن التفاعل بين هذه الإبعاد الثلاثة يتضح لنا أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة، كما أنه لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية (آليات الحكم الراشد). (رياض عيشوش وأخرون ، 2018، صفحة 4)

و بناءا على توفر أو عدم توفر مجموعة من المؤشرات التي تشتمل على هذه الأبعاد الثلاثة متكاملة فيما بينها يمكن قياس مدى صلاح و عقلانية الحكم داخل الدولة، و مدى مساهمة السلطة السياسية في توفير الأرضية المناسبة لتمتع الموطنين بمختلف حقوقهم و ضمانة حرياتهم.

كما أن الحكم الرشيد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقاً لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإنّما تشتمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة.

4 : نظريات ومعايير وفواعل الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية

1.4. نظريات الحكم الراشد: إن ظهور عدة نظريات حديثة قد ساعد بشكل كبير ظهور هذا المفهوم الذي يلقى أهمية كبيرة حاليا ومن تلك نذكر : (عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، 2008، صفحة 219)

1.1.4.نظرية تكاليف المعاملات : في عام 1936 ظهرت نظرية رونالد كاوز حول تكلفة المعاملات وأن المعاملات التي تقيمها المؤسسة لا يمكنها أن تتم بدون تكاليف باعتبار عدة عوامل حيث تواجه جميع معاملات التبادل مشاكل تتعلق بالحصول على المعلومات و التنفيذ وأن جميع المشاكل التي يواجهها الشخص ناتجة عن قصور المعلومات، وأيضا عدم تناظرها بين طرفي التبادل . الحصول على المعلومات يحتاج للوقت والجهد إذا فهي عملية مكلفة .

كذلك أشار هاربر سيمون 1947 إلى بطلان النظرية التي تدعي العقلانية الكاملة للأفراد في اتخاذ القرار وإلى توفر كل المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، و أكد أن قدرات الأفراد محدودة وأنهم لا يمكنهم بأي حال من الأحوال الحصول على كافة المعلومات وهذا ما نجده أيضا عند فريديريك هايك.

2.1.4.نظرية الوكالة : حيث تبحث نظرية الوكالة في التكاليف الناشئة عن الاتفاقات المبرمة بين حاملي الأسهم (مساهمي الشركة) والوكلاء (القادة) حيث نجد هناك الأنواع التالية من التكاليف:

- **تكاليف المراقبة**:التي يقوم بها المساهمون للتأكد من أن القادة أو أعضاء مجلس الإدارة لا يتصرفون من منطلق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين.
- **تكاليف الالتزام:** الالتزام من قبل مدير المؤسسة بتنفيذ التزاماته .
- **تكاليف الفرصة البديلة**:في حالة الاختلاف مع مجلس إدارة المؤسسة في الإستراتيجية المتبعة (إستراتيجية غير مربحة مثلا ، سوء تخصيص الموارد) (سالي يوسف وكوثر مبارك، 2018، صفحة 2).

3.1.4. نظرية أصحاب المصلحة: هذه الأخيرة حيث ظهرت في السبعينات، سواء في الشركات وفي الأوساط العلمية. أساس هذه هو المساهمة في توسيع الرؤية التعاقدية للشركة ، يمكن أن تقدم في شكل عدد من العقود بين المدراء وأصحاب المصلحة ، حيث لم يقتصر الأمر على حملة الأسهم والمساهمين بل على الاندماج مع أصحاب المصلحة الآخرين مثل الموظفين ، أو العملاء ،الموردين.

2.4.معايير الحكم الراشد: يتميز الحكم الراشد بوجود معايير عديدة ومتنوعة يرتكز عليها، إضافة إلى وجود فواعل والتي تكون الإطار العام والذي تتفاعل من خلاله مختلف العناصر الأساسية التي يتوقف عليها، كذلك للحكم الراشد مؤشرات عالمية التي تمكن من قياسه.

يقوم الحكم الراشد على عدة معايير تختلف من بلد إلى أخر، فلا يمكن تعميم أسس الحكم الراشد عبر استخدام معايير موحدة نظرا لخصوصية ثقافة كل مجتمع وكذا الفوارق الموجودة في مستوى التطور الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي بين الدول، والشكل الموالي يمثل آليات الحكم الراشد (john k. akokpar, 2004, p. 246):

الشكل رقم (01) : آليات الحكم الراشد

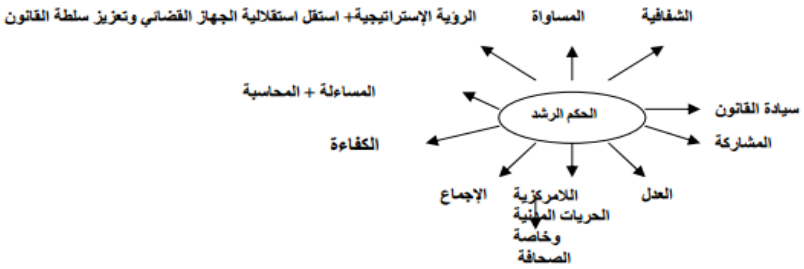

المصدر: حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004، ص: 97 .

1.2.4..حكم القانون: بمعنى أن تتسم القواعد القانونية بحكم العدالة، وأن يتم تطبيقها بحياد تام ودون تحيز خاصة بالنسبة للقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن مقتضيات التنفيذ العادل أن يكون هناك سلطة قضائية مستقلة وهيئة شرطة محايدة وآمنة.

2.2.4. المشاركة: و المشاركة هنا قد تكون بشكل أو أسلوب مباشر أو من خلال مجالس أو هيئات منتخبة وسيطة، ومن المتعين أن تكون أنواع وأشكال المشاركة معلومة للكافة ومنظمة، وهذا يتطلب أن تكون حريات التفكير وإبداء الرأي و التعبير عنه مكفولة ومنظمة، كما يتطلب من ناحية أخرى أن يتم تنظيم مؤسسات المجتمع المدني وبيان دورها ومسؤولياتها.

3.2.4. الشفافية: بمعنى العلم بوضوح عما يتم اتخاذه من قرارات أو تصرفات وهذا يقتضي: (فرج شعبان، 2012، الصفحات 196-197)

- أن صناعة واتخاذ القرار يتم وفق قواعد محددة سلفا.

- أن المعلومات متاحة وتصل بسهولة ويسر للمتأثرين بهذه القرارات وتنفيذها.

- أن يكون قدر المعلومات المتاحة كاف ومفهوم، ومن خلال وسائل الإعلام المختلفة.

4.2.4. بناء التوافق المجتمعي: نظرا لتعدد المصالح والرؤى في المجتمع، لذلك فإنه من المطلوب أن يسعى الحكم الراشد إلى تحقيق قدر عال من القبول و الموافقة من أطراف المجتمع على تحديد المصلحة العامة، وأيضا التوافق على أسلوب أو طريقة تحقيقها، وذلك كله في إطار الشاملة وطويلة المدى حول المطلوب من اجل التنمية المستدامة.

5.2.4. المساواة و الاستيعاب: بمعنى أن يتنامى شعور أعضاء المجتمع جميعهم بلا تمييز بأنهم على قدم المساواة الحقيقية وليس بينهم من هو مستبعد أو يتم تحجيم دوره، ومن ثم يتعين أن تحضى كل الجماعات وخاصة المهمشة أو الأكثر ضعفا بالفرص التي تكفل لهم المحافظة، وأيضا تحسين أحوالها ومصالحها.

6.2.4.الفعالية والكفاءة: بمعنى أن يكون ناتج العمليات وأنشطة المؤسسات يتفق واحتياجات المجتمع، وذلك في إطار الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يشمله ذلك من الاستخدام القائم على الاستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة. **7.2.4.المساءلة:** بمعنى أن يخضع متخذي القرار سواء في الحكومة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني للمساءلة من قبل المجتمع بمؤسساته المختلفة ومن الأفراد المتأثرين بقراراتها.

8.2.4.الرؤية الإستراتيجية: بمعنى أن يمتلك القادة وجمهور العامة رؤية طويلة المدى للحكم الراشد و التنمية الإنسانية ومتطلباتها، وذلك بالتوازي مع الفهم الواعي بما هو لازم لهذه التنمية.

3.4.المرتكزات التي تحدد العلاقة بين التنمية و الحكم الراشد:

إن الحكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا وهو ضروري لإتمام عملية التنمية وخصوصا التنمية .ويمكن ان نحدد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال المرتكزات التالية:

- ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة.

- احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.

- التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

- احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.
- إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وان تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.
- اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد.

5 : الحكم الراشد آلية مراجعة النظراء الافريقية " مبادرة النيباد"

1.5.مبادرة النيباد: هي مبادرة تحمل استراتيجية لإعادة هيكلة افريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالحكم وتعزيز النمو الاقتصادي والاستثمار في الشعوب الافريقية ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الافريقية والتي تتمثل بالفقر المتزايد والتخلف والمرض والانقسامات وضغف وهشاشة الدولة، ومصطلح "**النيباد**" هو اختصار للمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (سامي السيد أحمد، 2015، صفحة 64).

انبثقت تلك الإستراتيجية من التفويض الممنوح لرؤساء خمسة دول تتمثل بكل من الجزائر، مصر، نيجيريا ، السنغال ، جنوب إفريقيا ، من قبل منظمة الوحدة الافريقية، وذلك لوضع مبادرة تتوحد فيها جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة الأفريقية.

2.5.نشأة النيباد : في مطلع الألفية الجديدة، تعهد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بحمل علي عاتقهم مبادرة افريقية تحمل أسس الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

"نيباد" فضلاً عن مسؤولية مستقبل قارتهم وإقامة علاقة جديدة مع شركائهم الثنائيين والدوليين في التنمية والمنظمات المتعددة الأطراف (بوجردة الياسمين، 2007، صفحة 252).

وقبل اعتماد " النيباد" والتصديق عليها في عام 2002 كان هناك عدد من المبادرات السابقة عليها وتجمع من المبادرة قواسم مشتركة، وتلك المبادرات يمكن إجمالها في إلى ثلاث مبادرات مستقلة بشأن القارة تجمعها في خطة أوميغا التي أطلقها رئيس السنغال عبد الله واد في عام 2001، وخطة الألفية لإنعاش أفريقيا التي كان رائدها رئيس جنوب أفريقيا، تابو مبيكي، في عام 2001 ومبادرة أفريقيا

الجديدة التي انبثقت عن اندماج بين خطة أوميغا وخطة الألفية لإنعاش أفريقيا والتي تحولت إلى نيباد لاحقًا (محمد خليفة ، 2018، صفحة 4).

وتعد نيباد أول نهج للتنمية الشاملة تبادر إلى إتباعه الحكومات الأفريقية وتنفذه وتمتلكه بدعم كامل من المجتمع الدولي، وتقدم رؤية لنوع المجتمع والاقتصاد الذي تريد الحكومات بناءهم ثم إن نيباد ليست إطار أو فلسفة أو رؤية للتنمية فحسب، بل برنامجًا للتنمية، أيضا اذا مشاريع ملموسة ترمي إلى تلبية احتياجات أفريقيا في مجال التنمية والتغلب على التحديات التي تواجهها في هذا الميدان، وحدد الزعماء الأفارقة في الوثيقةِ الإطارية لنيباد القضايا والمجالات ذات الأولوية التالية باعتبارها حاسمة في تحقيق أهداف النيباد العامة.

وطلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 7/57 في نوفمبر 2002 جميع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها تنسيق أنشطتها المتعلقة بأفريقيا، والتوفيق بينها وبين أولويات نيباد، وأنشأت الأمم المتحدة أيضًا آلية التنسيق الإقليمية لتوثيق التعاون والتنسيق والاتساق في ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم للاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد، وعلاوة على ذلك، وضعت الأمم المتحدة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، برنامج السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي للتأكد من أن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة يلبي احتياجات الحكومات الأفريقية، وطلب إلى الأونكتاد أيضًا أن يزيد الدعم المقدم إلى نيباد ففي إعلان أكرا واتفاق أكرا، على سبيل المثال، اتفقت الدول الأعضاء في الأونكتاد على زيادة الدعم المقدم إلى نيباد، وإلى عملية التكامل الإقليمي في أفريقيا عمومًا.

كان عام 2011 يؤْذن بنهاية العقد الأول من اعتماد نيباد وتنفيذها وعليه فإن دورة عام 2012 التنفيذية هذه توفر فرصة للدول الأعضاء في الأونكتاد كي تدرس أداء نيباد وهي تبدأ عقدها الثاني من التنفيذ، قصد تحديد الميادين التي نجحت فيها، والمجالات التي تستدعي المزيد من العمل، والفرص والتحديات القائمة، والدروس المستخلصة، والطريقة التي يُمضى بها بالعملية قدمًا، مع إيلاء اهتمام خاص للطريقة التي يمكن بها للأونكتاد أن يسهم أكثر في العملية ، وتقدم هذه المذكرة في هذا السياق معلومات أساسية عن نيباد، وتلقي الضوء أيضًا على بعض إنجازاتها على مدى العقد المنصرم، وتحدد تحديات التنمية الرئيسة التي تواجه البلدان الأفريقية، وتبحث في الختام، كيف يمكن للأونكتاد أن يدعم البلدان الأفريقية في التغلب على تلك التحديات الإنمائية، وتطرح بعض القضايا للمناقشة.

3.5.أهداف النيباد : تضمن المبادرة أربعة معالم رئيسية هي : (عبد الحق حملاوي، 2013، الصفحات 96-98)

- **الرؤية المشتركة لقادة المبادرة بشان الموقع الإفريقي العالمي ومكانة إفريقيا في المجتمع العالمي المعاصر وأسباب إمكان إفريقيا التعرف على المعالم الرئيسية للإطار العالمي الذي تدور فيه عملية التنمية الافريقية .**
- برنامج عمل المبادرة وإستراتيجية تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا في القرن الحادي والعشرين والتي ترتكز على ثلاث أبعاد وهي السلام والأمن ، الديمقراطية والحكم السياسي الجيد .
- مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات ، وأخيرا الأهداف طويلة الأجل وتشمل القضاء على الفقر ، وتحقيق التنمية المستدامة ووضع نهاية لتهميش إفريقيا في عملية العولمة .

وتهدف النيباد من اجل منح التنمية في إفريقيا دفعة جديدة ، وتنمية التعاون مع الدول المتقدمة من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وليس المساعدات المباشرة ، على تشجيع الحكومات الإفريقية على الإسراع بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر الحكم الراشد الذي يعد مطلبا أساسيا للأمن والسلام والتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ودعم الإستقرار لجذب الاستثمارات والحصول على مزيد من الإعفاءات من الديون من جانب الدول الغنية .

من اجل تقييم الحكم الراشد بالدول الافريقية المنظمة للنيباد طرحت آلية مراجعة النظراء ، فكان لزاما عليها البحث عن مؤشرات ومعايير تقيس الآلية على أساسها أداء الدول الإفريقية في تحقيق أهداف النيباد، والمتمثلة في " **شروط التنمية المستدامة** " ، والمبينة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (02) : شروط التنمية المستدامة

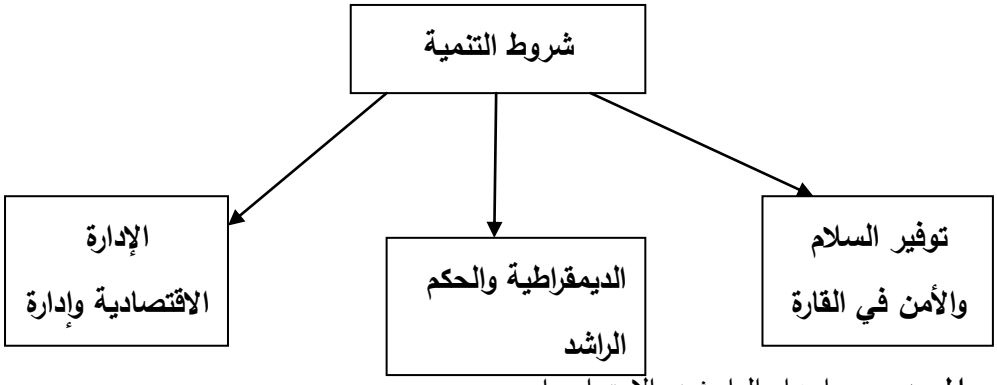

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

-فرج شعبان ، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص : نقود ومالية ، جامعة الجزائر 03، 2012/2011، ص:199-201

4.5.آلية مراجعة النظراء الافريقية :تقع آلية مراجعة النظراء تحت مظلة الاتحاد الإفريقي إلا أنها تعمل خارج إطار الاتحاد. فهي تعد أحد الأذرع التي جاءت بها مبادرة نيباد(أو المشاركة الجديدة للتنمية الإفريقية) في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في القارة السمراء (عبد الحق حملاوي، 2013، الصفحات 91-98).

و أنشأت في إطار النيباد ، وهي عبارة عن آلية تختص بتقييم أداء برامج الدول الافريقية الأعضاء بها وفقا للمبادئ الواردة بإعلان " الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي الرشيد " الذي أقرته قمة الاتحاد الإفريقي في " **ديربان** " جويلية 2002 ومدونات السلوك الأخرى المتفق عليها ، والهدف منها الوقوف عند نقاط الضعف والقوة لهذا الأداء والتعاون لحل المشاكل التي تواجه بعض الدول في هذا الصدد ، بعيدا عن أية مساءلة أو إجراءات عقابية ولتبادل الخبرة والمعرفة بين الدول الافريقية من أجل تعزيز الممارسة الديمقراطية ودعم أسس الحكم السياسي والاقتصادي الراشد ، وترسيخ مفاهيم الشفافية ومكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان.

إعتمدت آلية مراجعة النظراء في عام 2003 بعدما تم الانتهاء من وثائقها الأساسية بمشاركة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، وبعد أن أقرت القمة السادسة لرؤساء دول وحكومات النيباد بابوجا في مارس 2003 وثائقها التفصيلية وهي :

- **وثيقة تنظيم وعمل الآلية والتي تفضل هياكل الآلية ومراحلها .**
- وثيقة أهداف ومعايير ومؤشرات عملية المراجعة .
- مذكرة تفاهم بشأن زيارات فرق العمل المنوط بها القيام بعملية المراجعة .

الجدول رقم (01) : الدول المنظمة إلى آلية مراجعة النظراء الافريقية (APRM)

الدول	الجزائر	بوركينا فاسو	جمهورية الكونغو	إثيوبيا	غانا	كينيا	الكاميرون	الغابون	مالي
تاريخ التوقيع على مذكرة التفاهم	/03/09 2003	03/09 2003/	/03/09 2003	/03/09 2003	03/09 2003/	/03/09 2003	/04/03 2003	04/14 2004/	/28 /05 2003
الدول	مالي	موريشه يوس	الموزمبيق	نيجريا	رواندا	السنغال	إفريقيا الشمالية	أوغندا	مصر
تاريخ التوقيع على مذكرة التفاهم	/03/28 2003	03/09 2004/	/03/09 2003	/03/09 2003	03/09 2003/	/03/09 2003	/03/09 2003	03/09 2003/	/09 /03 2003
الدول	البنين	مالاوي	لوسوتو	تنزانيا	أنغولا	سيراليون	السودان	زامبيا	ساوتو مي وبرنسه يب
تاريخ التوقيع على مذكرة التفاهم	/03/31 2004	07/08 2004/	/07/08 2004	/07/08 2004	07/08 2004/	/07/08 2004	/01/22 2006	01/22 2006/	/29 /01 2007
الدول	جيبوتي	موريتا نيا	الطوغو						
تاريخ التوقيع على مذكرة التفاهم	/07/29 2007	/01/30 2008	/07/01 2008						

Source: Status of countries: [www.eneca.org/aprm/countries status.

وينقسم العمل داخل آلية مراجعة النظراء بشكل رئيسي وفقا لنوعين من الهياكل.

- علي مستوي القارة: **حيث يعقد اجتماع لرؤساء وقادة الدول المنضمة إليها, مرتين سنويا, ويكون ذلك علي هامش اجتماعات القمة الخاصة بالاتحاد الإفريقي.**

كما أن هناك لجنة الشخصيات البارزة ومكونة من9 شخصيات إفريقية بارزة, وهي بمثابة الذراع التنفيذية للآلية. ويتم ترشيح هذه الشخصيات والتصويت علي انضمامها علي أن يكون مدة عملها داخل اللجنة4 سنوات.

- الهياكل الوطنية: **وهي عبارة عن لجنة وطنية تقوم كل دولة بتشكيلها تضم ممثلين عن حكومة الدولة نفسها وممثلين للمجتمع المدني والنشطاء والنقابات والمرأة وغيرها بحيث تضم اللجنة جميع الأطياف المعنية بعملية الإصلاح.**

الشكل رقم (03): هياكل وسيرورة النيباد

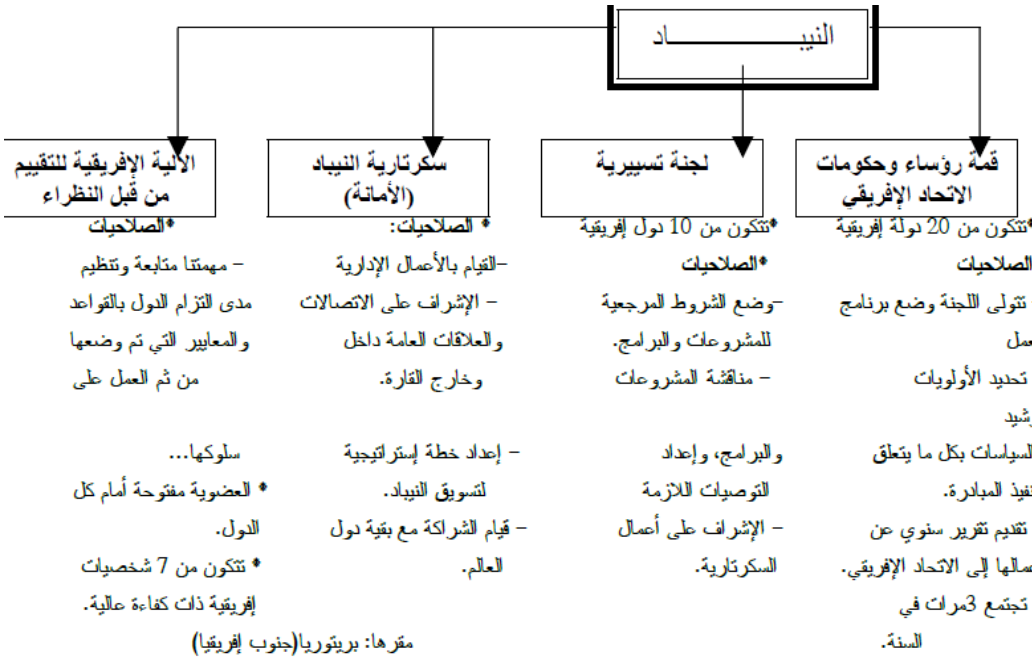

المصدر: رياض عيشوش وأخرون ، بحث حول : الحكم الراشد ، على الرابط : http://www.fares-boubakour.edu.dz ، تاريخ الاطلاع : 2018/09/17، على الساعة :09:00 ، ص:07.

5.5.الحكم الراشد ضمن مبادرة النيباد :تاريخيا ترجع الشارة إلى مفهوم الحكم الراشد في مبادرات التنمية الافريقية و أطر التعاون مع الدول الغربية إلى بداية التسعينيات,

1.5.5.وثيقة كمبال لمؤتمر الأمن و الإستقرار و التنمية و التعاون: فلقد اعتبرت **وثيقة كمبال لمؤتمر الأمن والاستقرار و التنمية و التعاون في** لعام 1991 أن الحكم الراشد هو أساس تحقيق الإستقرار مشيرة إلى ضرورة الالتزام **(CSSDCA) إفريقيا** بحكم القانون , والمشاركة الشعبية في الحكم, الشفافية و تداول السلطة (1).كما حددت وثيقة" **أجندة القاهرة"**

2.5.5.القمة الافريقية في يونيو 1995 بأديس أبابا :التي اعتمدتها القمة الافريقية في **يونيو 1995 بأديس أبابا** رؤية افريقية شاملة و هذا باعتبارها التحول الديمقراطي و الحكم الراشد كشروط ضرورية لتسريع عملية التنمية المتوازنة و المستدامة لكل بلدان القارة.

كما تم الإشارة في الإطار البديل لبرنامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش و التحول في الميدان الاجتماعي و الإقتصادي" **إطار إفريقي بديل** "الذي أعدته لجنة المم المتحدة الإقتصادية بإفريقيا في عام 1991بأن البيئة

السياسية الغير ملائمة هي السبب الرئيسي في مشاكل الدول الافريقية, هذا بالإضافة إلى القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي جعل من مبدأ الحكم الراشد أحد أهداف التحاد الجديد لكن دون تحديد معنى محدد له.

عليه فان الدول الافريقية اعتبرت مفهوم الحكم الراشد مفهوم متفق عليه و له مؤشرات و معايير متفق عليها على الرغم من تعدد الاقترابات في هذا الإطار. لقد مثلت كل من خطة" **الماب** "و" **التعاهد العالمي** "جذور و مصادر الحكم الراشد في النيباد , فخطة" **الماب**" لم تتعامل مع مفهوم الحكم الراشد على أنه مجرد وسيلة أو متطلب من متطلبات تحقيق النمو الإقتصادي بل جعلته هدفا تنمويا أساسيا لحياء القارة.

6. المؤشرات المعايير الحكم الراشد من وجهة نظر النيباد:

أما بالنسبة للمؤشرات المعايير، فقد تم تقسيمها وفقا للمجالات التي حددها الحكم السياسي والاقتصادي الراشد وهي:

1.6. الحكم السياسي الراشد: ويشمل تحقيق تسعة أهداف وهي:

- منع الصراعات الداخلية والإقليمية والحد منها.
- تطبيق الديمقراطية الدستورية بما في ذلك المنافسة السياسة الدورية.
- حماية حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية.
- الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء وكفاءة البرلمان.

- وجود خدمة مدنية تمتاز بالمساءلة والكفاءة.

- مكافحة الفساد في المجال السياسي.

-مكافحة ودعم حقوق المرأة والطفل والجماعات المهمشة.

2.6 الحكم الاقتصادي الراشد: ويقاس من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ماذا فعلت الحكومة لوضع إطار عام كفء للسياسات الاقتصادية وداعم للتنمية المستدامة.

- إلى أي مدى أدى هذا الإطار إلى دعم التنمية المستدامة.

- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتفعيل التنمية والإسراع بها في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وفي مجال تشجيع الاستثمار.

3.6. التنمية الاقتصادية والاجتماعية : إقتصرت المؤشرات على:

- الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق أهداف الألفية التنموية.

- التقدم الذي أحرزته الدولة في هذا المجال.

7 : الحكم الراشد في الجزائر : الواقع ، سبل التفعيل ، التقييم

1.7.واقع الحكم الراشد : في حقيقة الأمر يكاد يجمع المهتمون بالشأن الجزائري أن الآليات والأسس التي يرتكز عليها الحكم الراشد ليست محققة إلى حد بعيد في الجزائر، فهذه الآليات عندما نريد إسقاطها في الجزائر وخاصة ما يتعلق منها بالمشاركة السياسية فهي مفتوحة للج ميع على الأقل فيما هو مكرس في الدستور وهو الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي .

أما من ناحية حكم القانون فلا يمكن الجزم بأن هذه الآلية مطبقة بحذافيرها حيث مازالت العلاقات القربية والعشائرية تسود مختلف أشكال التوظيف هذا من جهة وكذلك التلاعب بالصفقات ا لعمومية لاسيما في منح المشاريع ذات الطابع الاقتصادي للشركات العمومية والخاصة من جهة أخرى . أما فيما يتعلق بمفهوم الشفافية التي هي نتيجة منطقية لأساس حكم القانون، فبالرغم من وجود مراكز متخصصة في إصدار ونشر بيانات حول ما تتوفر عليه الجزائر وفي حق المواطن في ا لإطلاع على المعلومات، فمازالت الجزائر بعد لم تصل إلى هذا المستوى .

لكن هذا لا يمنعنا من ذكر بعض المزايا الإيجابية التي حققتها الجزائر للوصول إلى مفهوم الحكم الراشد خاصة فيما يتعلق من الناحية الاقتصادية أين تتوفر البلاد على وفورات مالية كبيرة لاسيما احتياطي الصرف الذي بلغ نهاية جوان 2008 ما قيمته 133 مليار دولار وصندوق ضبط الإيرادات

الذي قارب 4000 مليار دينار، بالإضافة إلى المخطط الخماسي لدعم النمو الاقتصادي والذي صرف منه لحد الآن 150 مليار دولار حسب آخر الإحصائيات .

كما يمكن تسجيل بعض المشاريع الواعدة في تنمي ة المناطق المعزولة منها على الخصوص مشروع الطريق السيار شرق – غرب وصندوق تنمية مناطق الهضاب العليا وصندوق الجنوب .

ومن الناحية السياسية يرى بعض الباحثين في هذا الشأن أن الجزائر فتحت ورشات كبيرة على المجتمع منها :

صلاح هياكل الدولة وإصلاح العدالة وإصلاح التربية والتعليم وهذا كله لتمكين أفراد المجتمع من المشاركة طواعية في تنمية البلاد وبالتالي عندما نقوم بتحليل بعض هذه الإنجازات التي قامت بها السلطات العمومية يمكن القول أن توفير الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطلاق هذه المشاريع كفيل بتحقيق متطلبات الحكم الراشد .

والجزائر في هذا الشأن خطت خطوات كبيرة نحو الأحسن فيما يخص توسيع المشاركة السياسية واحترام الإرادة الشعبية وترقية حقوق الإنسان وإيجاد نوع من الإنسجام داخل الهيئات المنتخبة، لكن ما يعاب في كل هذا هو غياب وتغييب مبادئ الشفافية والتسيير العقلاني للموارد والتي ما زالت تشكل نقاطا ترافق ظهور مفهوم الحكم الراشد مع تطور مفهوم التنمية ، بفضل الاهتمام بالرشادة في الأداء السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي تغيرت مفاهيم التنمية و أنتقل الاهتمام من قضايا التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية و التنمية المستدامة ، حيث أصبح التركيز منصبا على تنمية الرأسمال الاجتماعي ، و برز هذا الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة و البشرية بعد عدم مواكبة تحسن مستوى معيشة أغلبية السكان مع التطور و النمو الاقتصادي ، و تحسن الدخل القومي لا يعني أنه في كل الحالات يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين.

2.7.سبل تفعيل الحكم الراشد في الجزائر: إن إقامة حكم راشد في الجزائر يتطلب مجموعة الإجراءات المتعلقة بتأسيس دولة الحق والقانون والاعتماد على المشاركة والشفافية والمساءلة على الأعمال، كما يستلزم ذلك مشاركة كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني في البيئة السياسية، ومن بين جهود الدولة الجزائرية في ترسيخ آليات الحكم الراشد ما يلي:

- **ترقية المصالحة الوطنية وتعزيز دولة القانون:** شرعت الدولة الجزائرية في تنفيذ سياسة استعادة السلم عقب ما عرفته من تدهورات أمنية كبيرة في فترة التسعينات من القرن الماضي، وتمثلت في سياسة المصالحة الوطنية ثم سياسة الوئام المدني، ومشروع العفو الشامل **"بالميثاق من اجل السلم**

والمصالحة الوطنية" بموجب المرسوم الرئاسي 05- 278 المتعلق بالمصالحة الوطنية ليوم 29 سبتمبر 2005، كما تم استحداث **"اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة"** التي نشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 99- 244 المؤرخ في 26 أكتوبر 1999، وقد كان لهذه السياسات نجاحا كبيرا حيث ساهمت في تحسين الأوضاع السياسية للدولة.

- **مكافحة الفساد:** حضت قضية الفساد على اهتمام من طرف الحكومات الجزائرية، وقامت بعدة جهود من إصدار قوانين وإنشاء هيئات لمكافحة الفساد، وسيتم تفصيل ذلك ضمن المطالب الموالية من هذا المبحث.

- .**تفعيل المشاركة السياسية:** عن طريق الانتخابات التي تعتبر من المظاهر الرئيسية لمشاركة المواطن في الشؤون السياسية، إذ عمدت الدولة على تعديل قوانين الانتخابات خاصة المحلية من خلال تعديل نص المادة (82) الذي يخص شروط المشاركة في الانتخابات، وتعديل المادة (109) التي تتعلق بالمشاركة في الانتخابات التشريعية، إلا أن نسبة المشاركة السياسية تبقى ضئيلة جدا وسبب ذلك من وجهة نظر الطبقة السياسية يكمن في عدم تأقلم الطبقة الحاكمة مع المتغيرات الحاصلة في المجتمع الجزائري، مما يتطلب البحث عن مواطن الخلل في عملية الاتصال بين المواطن والنظام السياسي.

- **دعم الشفافية والنزاهة في إدارة وتسيير الأموال العامة للدولة:** إذ يتطلب ترشيد الإنفاق الحكومي ضرورة أن تتسم إدارة الأموال العامة للدولة بالشفافية والنزاهة، وتبدأ هذه العملية انطلاقا من الموازنة العامة للدولة التي تشكل أداة حيوية وحاسمة في ضمان شفافية تسيير الأموال العامة، ونشير إلى أن الجزائر بدأت بالاشتراك في النظام العام لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي في أفريل 2009، كما أنها تشترك مع هذا الصندوق ومع البنك الدولي في نشر تقارير التقيد بالمعايير والقواعد الخاصة بشفافية السياسة النقدية والمالية، والشفافية الضريبية والرقابة المصرفية.

3.7.تقييم تجربة الحكم الراشد في الجزائر: لتقييم وقياس إدارة الحكم الراشد في أي دولة، يجب التركيز على المؤشرات التي تصدر عن البنك الدولي، والتي تعرف بمؤشرات كوفمان، وسيتم عرض هذه المؤشرات وتحليلها وفق الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) التي شهدت الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية.

الجدول رقم (02): مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر للفترة (2000- 2015)

المؤشرات / السنوات	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	الحد من الفساد
2000	1.21 -	1.50 -	0.96 -	0.96 -	1.17 -	0.95 -
2002	1.12 -	1.69 -	0.61 -	0.59 -	0.59 -	0.94 -
2003	1.14 -	1.78 -	0.61 -	0.55 -	0.54 -	0.67 -
2004	0.82 -	1.37 -	0.52 -	0.54 -	0.55 -	0.63 -
2005	0.76 -	0.93 -	0.43 -	0.43 -	0.70 -	0.42 -
2006	0.92 -	1.12 -	0.47 -	0.56 -	0.66 -	0.48 -
2007	1.00 -	1.12 -	0.58 -	0.61 -	0.73 -	0.51 -
2008	0.99 -	1.09 -	0.61 -	0.79 -	0.71 -	0.56 -
2009	1.06 -	1.22 -	0.58 -	1.07 -	0.76 -	0.55 -
2010	1.03 -	126. -	0.48 -	1.17 -	0.75 -	0.49 -
2011	1.00 -	1.23 -	0.57 -	1.19 -	0.78 -	0.50 -
2012	0.90 -	1.32 -	0.54 -	1.28 -	0.75 -	0.47 -
2013	0.89 -	1.18 -	0.54 -	1.17 -	0.66 -	0.47 -
2014	0.82 -	1.17 -	0.48 -	1.28 -	0.73 -	0.62 -
2015	0.85 -	1.05 -	0.51 -	1.17 -	0.83 -	0.68 -
قيمة المؤشر تتراوح في المجال [- 2.5، + 2.5] أي أدنى مستوى للمؤشر القيمة – 2.5، وأعلى قيمة للمؤشر + 2.5						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

Daniel KAUFMANN ; Aart KAAAY ; Massimo MASTRUZZI, Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996- 2015, Policy Research Working Paper 5430, The World Bank, Washington, sept 2016, (visit: www.govindicators.org).

بحسب المعطيات المتوفرة لدينا من الجدول السابق يمكن تحليل واقع الحكم الراشد في الجزائر على النحو التالي:

-مؤشر الصوت والمساءلة: من الجدول نلاحظ أن جميع القيم سالبة تتراوح في المجال [- 1.14، - 0.76]، حيث نلاحظ أن المؤشر يسجل أدنى مستوى له سنة 2000 بقيمة (- 1.21) ليتحسن بصورة قليلة خلال سنوات من 2002 إلى 2004 ليسجل أعلى قيمة سنة 2005 بقيمة (- 0.76)، ثم تراجع المؤشر خلال سنوات 2006 إلى 2011 ليصل في سنة 2012 بقيمة (- 0.90) ثم سجل بعد ذلك تحسن ليصل سنة 2015 قيمة (- 0.85).

وتعكس هذه الأرقام الوضع المتدني لهذا المؤشر في الجزائر، وهو ما يدل على أن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام والمشاركة السياسية في الجزائر تبقى محدودة ودون المستوى، ولعل من بين أهم الأسباب وراء هذا هو فرض حالة الطوارئ في البلاد منذ 1992، والذي نتج عنه المزيد من التضييق على الحريات والنشاطات، وتكوين الأحزاب والجمعيات، وكذا حرية الصحافة والإعلام.

- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: من خلال الجدول نلاحظ أن قيم هذا المؤشر تتراوح بين (- 1.87) كأدنى قيمة سنة 2003 ومابين (- 0.93) كأعلى قيمة سنة 2005، وهذا يدل على أن تصنيف الجزائر في المرحلة (2000- 2004) ضمن المستوى الضعيف جدا، ربما تعود إلى الوضع الأمني الذي شهدته الجزائر خلال العشرية السوداء في تسعنيات القرن الماضي، بعد إلغاء الانتخابات التشريعية وحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ 1992 الذي أدخل البلاد في دوامة عنف كبيرة، وكذا التوترات السياسية التي شهدتها منطقة القبائل سنة 2001، والانقسامات والأزمات السياسية داخل الأحزاب.

أما التحسن الذي عرفه المؤشر بعد سنة 2004، فيعود إلى تحسن الوضع الأمني في البلاد بعد عزم السلطات على القضاء على المجموعات الإرهابية المتبقية، وقد وصل هذا المؤشر سنة 2005 إلى أعلى قيمة له خلال الفترة (2000- 2015)، ويعود السبب إلى هدوء الوضع الأمني بشكل كبير وتراجع العنف وإجراء الانتخابات الرئاسية سنة 2004 في ظروف حسنة وصدور المرسوم الرئاسي المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم 29 سبتمبر 2005، الذي يهدف إلى تعزيز الأمن واستقرار البلاد.

الشكل رقم (03):مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف للفترة 2000-2010

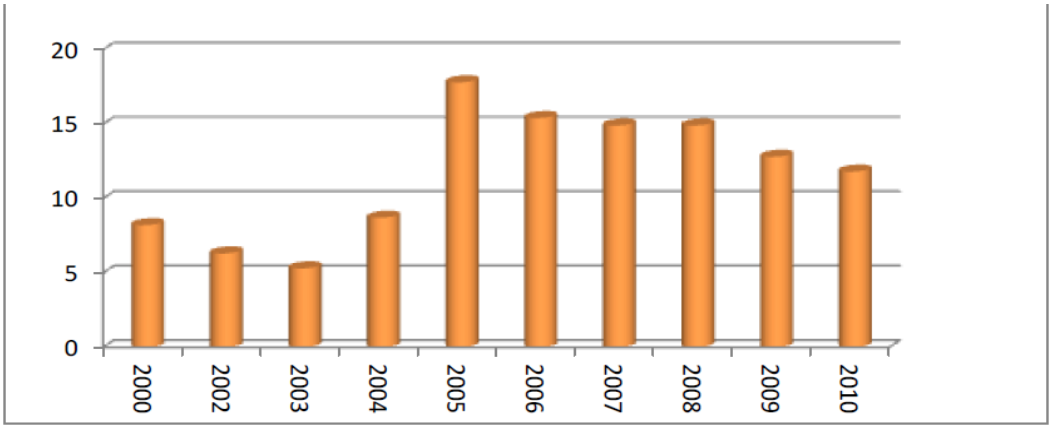

Source : world bank, worldwide governance indicators 1996-2010

أما الفترة من (2006- 2015) فقد سجل المؤشر تراجعا عما حققه سنة 2005 بسبب الامتناع عن التصويت والمقاطعة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007، تقليص مبدأ التداول السلمي للسلطة بالتعديل الدستوري لسنة 2008 (إمكانية انتخاب الرئيس لأكثر من عهدتين)، التجاوزات الناتجة عن التزوير في الانتخابات، والخلافات والانقسامات داخل الأحزاب الكبرى في الساحة السياسية.

- **مؤشر فعالية الحكومة:** من خلال الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر عرف قيما أعلى من المؤشرين السابقين، حيث سجلت قيمه وضعا متوسط باستثناء سنة 2000 التي سجلت قيمة (- 0.96)، والملاحظ أنه عرف تطورا كبيرا خلال الفترة (2000- 2005) حيث وصل إلى أعلى قيمة (- 0.43) سنة 2005، ويرجع هذا التحسن إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الجزائر سنة 2001 والذي افرز نتائج ايجابية بتراجع مستوى الفقر والبطالة وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، والخدمات الصحية.

أما الفترة (2006- 2015) فعرف تراجعا سنتي 2006 و 2007، ليعرف المؤشر ارتفاعا مستمرا بعد ذلك إذ سجل سنة 2010 (- 0.48)، خلال هذه الفترة واصلت الدولة جهودها التنموية حيث أقرت البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009)، والذي هو الآخر حقق نتائج ملموسة في التنمية انعكست على جميع القطاعات، وتبع هذا البرنامج التكميلي، برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)، وتعكس هذه البرامج بوضوح جهود الدولة لتحسين رفاهية المواطن و آمنه.

- **مؤشر نوعية التنظيم:** من خلال الجدول نلاحظ أن تصنيف الجزائر في هذا المؤشر لم يسجل وضعا جيدا وتعود الأسباب في ذلك إلى عدم تحقيق الجزائر تقدم ملموس في مجال الخوصصة وغياب سوق مالية فعالة في سبيل استقطاب المدخرات المالية الخاصة، وكذا نقص الرقابة على البنوك وإفلاس

بعض البنوك الخاصة كبنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، والصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار، وضعف مناخ الاستثمار في الجزائر بسبب عوامل البيروقراطية والرشوة وثقل الإجراءات والسياسة الضريبية والجبائية والجمركية، وعدم الاستقرار في منظومة القوانين والتشريعات.

- **مؤشر سيادة أو حكم القانون:** نلاحظ من الجدول أن هذا المؤشر بقي يتراوح ما بين متوسط وضعيف، على الرغم من أنه عرف تحسنا سنة 2003 (- 0.54) مقارنة بسنة 2000 (- 1.17).

الشكل رقم (04): تطور مؤشر سيادة القانون للفترة 2000-2010

Source : world bank, worldwide governance indicators 1996-2010

حيث وصل إلى أعلى مستوى له خلال الفترة (2000- 2015)، ليعرف بعد ذلك تدهورا مستمرا عما سجله سنة 2003، ومن بين الأسباب التي جعلت الجزائر تسجل مستويات ضعيفة متوسطة في هذا المؤشر هو: عدم استقلالية القضاء وتأثره بالحكومة وأطراف أخرى؛ عدم التزام الحكومة بتطبيق جميع القوانين المشرعة التي بقي البعض منها حبر على ورق في انتظار صدور القوانين التنظيمية؛ نقص الثقة ما بين المواطنين والجهاز الأمني بسبب تصرفات بعض أعوان الأمن وانحيازهم لأصحاب المال والنفوذ وحالة الوضع الأمني المتأزم جراء الإرهاب بما ذلك حالة الطوارئ التي سادت البلاد منذ 1992؛ بقاء مشكلة المفقودين أثناء العشرية السوداء مطروحة؛ انتشار الجريمة والعنف في الوسط الجزائري؛ حقوق الملكية التي تعرف غموضا خاصة ما يتعلق بالملكية العقارية.

- **مؤشر الحد من الفساد:** من خلال الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر عرف تحسن ملحوظ بعد سنة 2000، ويعود ذلك إلى عزم الدولة على محاربة الفساد بكل أنواعه من خلال عدة إجراءات كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003، والمصادقة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد سنة 2006، بالإضافة إلى قانون العقوبات والقانون الخاص بالوظيفية العمومية، رغم كل هذه التشريعات لم يرق هذا المؤشر إلى الوضع الجيد طوال الفترة (2000- 2015) بسبب تفشي الفساد بين المسؤولين والموظفين العموميين في الدولة (التعامل بالرشاوى) ويعود سبب ذلك إلى عدم الالتزام الكلي بتطبيق قوانين وتشريعات مكافحة الفساد.

8.الخاتمة :

تناولت هذه الدراسة لمبادرة النيباد كغيرها من المبادرات الأفريقية وبعض التجمعات الاقتصادية حققت بعض النجاح في البداية ولكن لم تستطيع السير قدما أمام التحديات والمعوقات التي تفرضها عليها القارة الأفريقية وماتتمتع بها من خصوصية.

ومن أجل تحقيق مستقبل أفضل لأي مبادرة افريقية أو أي تكتل اقتصادي يكون له النجاح والدعم الدولي لأبد أولا ان توجد إرادة سياسية حقيقية تترك الخلافات جانباً وتحمل على عاتقها فعلياً تنمية القارة الأفريقية .

وتعتبر تجربة الجزائر في الإصلاحات تجربة فتية فقد شرعت هذه الدول بعد استقلالها في رسم معالم تنميتها والتوجه باقتصادياتها نحو اقتصاد السوق وذلك بمحاكاة النماذج التنموية المطبقة من قبل الدول المتقدمة وهذا عن طريق الاستنجاد بالهيئات المالية الدولية وهو ما فتح الباب واسعا أمام هذه الهيئات وجعلها تفرض على هذه الدول برامج اقتصادية اعتقدت أنها الحل الأمثل لأزماتها.

9. قائمة المراجع

1-john k. akokpar. (2004). . i, the au, nepad and the promotion of good governance in Africa, Nordic: 243–263 (2004), university of cape town, south africa. *journal of African studies 13(3).*

2- بن عبد العزيز خيرة. (2017).، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري،. *مجلة الفكر، العدد الثامن، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.*

3- بن عيسى ليلى. (2013). الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد،، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر. *أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14*.

4- بوجردة الياسمين. (2007). ، واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي، ، جيجل، الجزائر. *المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العدد 2، جوان2007*.

5- رياض عيشوش وأخرون . (2018). *الحكم الراشد ، على الرابط : http://www.fares-boubakour.edu.dz ، تاريخ الاطلاع : 2018/09/15*. تم الاسترداد من http://www.fares-boubakour.edu.dz

6- سالي يوسف وكوثر مبارك. (2018). ، *المركز الديمقراطي العربي، مقال بعنوان : دور ومستقبل النيباد في القارة الأفريقية*،. تاريخ الاسترداد 2018/09/16، من https://www.politics-dz.com

7-سامي السيد أحمد. (2015). *خطوات منقوصة: التكامل الإقليمي الأفريقي ، خبرة الماضي وآفاق المستقبل*، . المركز العربي للبحوث والدراسات، ،.

8-عبد الحق حملاوي. (2013). ، الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد تجربة الجزائر (1999- 2007)،. *مذكرة ماستر تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

9-عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان. (2008). ، الحكم الصالح أو الحكم الجيد،. *" الإدارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي"* ،. القاهرة، مصر،.

10-فرج شعبان. (2012). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010، *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص : نقود ومالية*. جامعة الجزائر 03،.

11-محمد خليفة . (2018). :إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر، على الرابط : http://www.univ-chlef.dz ، . *الشلف* .

12-محمد محمد العلجوني. (2013). أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية،. *المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي حول النمو و العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي*، (صفحة 5). تركيا.

13-نسيمة مسالي. (2018). ، *الحكم الراشد و التنمية المستدامة في المغرب العربي، على الرابط : boulemkahel.yolasite.com ، تاريخ الاطلاع: 2018/09/14.*